ملخص واف

لا يزال النمو العالمي هزيلا، كما تواصل مستويات الدين العام المرتفعة صعودها؛ حيث يفرض تزايد نفقات الدفاع، وشيخوخة السكان، وارتفاع أسعار الفائدة ضغوطا إضافية على الأموال العامة. وينبغي أن تتخذ الحكومات إجراءات حاسمة لتعزيز النمو الاقتصادي وترشيد الإنفاق العام بهدف تحسين مستويات المعيشة وتخفيف الضغوط عن المالية العامة. ويبحث هذا العدد من تقرير الراصد المالي كيف يؤدي تعزيز كفاءة الإنفاق وإعادة تخصيص الموارد استراتيجيا—ولا سيما نحو البنية التحتية، ورأس المال البشري، والبحث والتطوير—إلى تحسين آفاق النمو، دون زيادة الإنفاق الكلي. وبتنفيذ هذه الإصلاحات على جانب الإنفاق، لن يتسنى للحكومات تعزيز قدرة اقتصاداتها على الصمود فحسب، بل تمهيد الطريق أيضا نحو مستقبل أكثر رخاء لمواطنيها.

ويتسع المجال للعديد من الإصلاحات. فعلى مدى العقود القليلة الماضية، انخفض الاستثمار العام كنسبة من إجمالي الإنفاق، مع جمود مستويات الإنفاق على التعليم العام. وتشهد أسواق العمل تشوهات نتيجة لتضخم فواتير الأجور، وتجاوز أجور القطاع العام في الغالب مثيلاتها في القطاع الخاص. وتؤدي هياكل الإنفاق الجامدة، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة، إلى تقييد نطاق الإصلاحات الهادفة. ورغم التقدم المحرز منذ ثمانينات القرن الماضي، لا تزال هناك فجوات في كفاءة الإنفاق. وتمثل هذه الفجوات الفرق بين النتائج الفعلية للإنفاق العام وأفضل نتائج يمكن تحقيقها باستخدام الموارد نفسها. وفي الوقت الحالي، تبلغ فجوات الكفاءة حوالي ٣١٪ في الاقتصادات المتقدمة، و٣٤٪ في الأسواق الصاعدة، و٣٩٪ في البلدان النامية منخفضة الدخل.

ويمكن للبلدان تحسين آفاق النمو من خلال إعادة توجيه الإنفاق نحو المجالات التي تعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد. فتشير دراسة متعمقة لمجموعة بيانات عالمية جديدة عن كفاءة الإنفاق، إلى جانب تحليلات لفترات الإصلاح ومجموعة من تجارب المحاكاة باستخدام النماذج، إلى مكاسب هائلة في مستويات الناتج. فعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة الاستثمار في البنية التحتية بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، مع ثبات الإنفاق الكلي عن طريق خفض الاستهلاك الحكومي (مثل المصروفات الإدارية)، إلى زيادة الناتج على المدى الطويل بنحو ١,٥٪ في الاقتصادات المتقدمة و٣,٥٪ في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتحقق زيادة الإنفاق على التعليم فوائد أكبر على المدى الطويل، حيث تقدر بنحو ٣٪ في الاقتصادات المتقدمة و٦٪ في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ومن شأن تحسين كفاءة الإنفاق أن يحقق زيادة هائلة في هذه المكاسب. فيمكن أن يؤدي سد فجوات الكفاءة إلى زيادة إضافية في الناتج بنسبة ١,٥٪ في الاقتصادات المتقدمة وبنسبة تتراوح بين ٢,٥٪ و٧,٥٪ في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على المدى الطويل، وربما بنسب أكبر كلما تسارعت وتيرة التقدم. وتساهم السياسات التكميلية أيضا – مثل الجمع بين استثمارات رأس المال البشري والبنية التحتية في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ودمج الإنفاق على التعليم العام والبحث والتطوير أو زيادة نشر التكنولوجيا في الاقتصادات المتقدمة – في تعظيم هذه النتائج الإيجابية.

ولزيادة كفاءة الإنفاق، ينبغي للبلدان إيلاء الأولوية لإصلاح بناء المؤسسات. وينبغي أن تركز هذه الإصلاحات على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تعزيز آليات مراقبة الإنفاق ونشر الميزانيات. ويجب أن تقوم عمليات المشتريات العامة على التنافسية والشفافية، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة حيث تشكل هذه العمليات نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي. ومن الضروري تعزيز نظم إدارة الاستثمار العام، بما في ذلك إتاحة الفرصة لتحسين آلية تقييم المشروعات وضمان تمويل أعمال الصيانة. وعلى جميع البلدان تحسين عمليات الميزانية لتحقيق الكفاءة المثلى على جانب الإنفاق. وفي هذا الصدد، تتيح أطر الميزانية متعددة السنوات الربط

بفعالية بين خطط الإنفاق الاستراتيجية والميزانيات السنوية. وينبغي أن تستفيد البلدان أيضا من التحول الرقمي لتحسين عمليات الأموال العامة وتقديم الخدمات. ومن شأن توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص، من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لأداء الوظائف غير الأساسية للحكومة والتعاون في مشروعات الاستثمار، أن يساهم في تحسين كفاءة الإنفاق وخلق حيز في الميزانية، وإن كان ذلك يتطلب الإدارة الدقيقة لمخاطر المالية العامة.

ويمكن لإصلاح نظم المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية بما يضمن استدامتها أن يتيح حيزا للإنفاق الداعم للنمو. ومن الضروري المواءمة بين أجور القطاع العام ومعايير القطاع الخاص لإدارة فواتير الأجور العامة بفعالية. كذلك، يمكن تخفيف الضغوط عن المالية العامة من خلال توجيه برامج المساعدة الاجتماعية بدقة أكبر نحو مستحقيها، بما في ذلك توحيد المبادرات المجزأة في البلدان النامية منخفضة الدخل. ولا داعي للمفاضلة بين الإنفاق الداعم للنمو والإنفاق المنصف؛ ففي الواقع، تشير الأدلة الواردة في هذا الفصل إلى أن الإنفاق العام على الاستثمار والتعليم يمكن أن يحد بالفعل من عدم المساواة في الدخل.

وعلى الحكومات استخدام أدوات مثل مراجعات الإنفاق لضمان التوظيف الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق مكاسب مستدامة من المال العام. ولتعظيم هذا الأثر، ينبغي للحكومات تصميم هذه المراجعات بعناية ودمجها في عمليات إعداد الميزانية. ويمكن للبلدان ذات القدرات المحدودة أن تستفيد من دمج بعض عناصر أطر مراجعة الإنفاق في عملياتها، بما في ذلك القياس المقارن ومؤشرات الأداء.